تفنيد مزاعم المثبطين للمقاطعة الاقتصادية

إعـــــداد

دكتور / حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

آيات قرآنية وأحاديث نبوية

حول الدعوة لمقاطعة المشركين والكفار

قال الله تبارك وتعالى :

" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلاَ يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَـذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ إِن شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ "

(التوبة : ٢٨)

" قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ "

(التوبة : ٢٤)

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

" من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله (عرضه) فهو شهيد "

(رواه أبو داود والترمذى)

" ما خلا يهودى بمسلم قط إلاّ هم بقتله " وفى رواية أخرى " ما خلا يهودى بمسلم إلاّ حدَّث نفسه بقتله " .

(عن أبى هريرة)

◆ الإفتتاحية

لقد أفتى علماء الأمة الإسلامية منذ يناير سنة ١٩٣٥م على فرضية المقاطعة مع العدو الصهيونى ومن يدعمه ، ويعتبر من يخرج عن ذلك بدون ضرورة معتبرة شرعاً خائن لله ولرسوله وللأمانة ، وتأسيساً على ذلك يجب على كل مسلم الالتزام بذلك عبادة لله وطاعة وامتثالاً لأوامره .

ولم تلتزم معظم الحكومات العربية والإسلامية وبعض رجال الأعمال والأفراد بهذه الفتاوى ، وترتب على ذلك تغلغل السلع والخدمات الأمريكية والصهيونية فى البلاد العربية والإسلامية وسرت فى أسواقها سريان مرض سرطان الدم فى الجسد وظن بعض الناس أنه لا يمكن الاستغناء عن أمريكا وحليفتها إسرائيل حيث يُعتمد على الأولى فى توفير الحاجات الأصلية والتى بدونها يكون الهلاك أو الحياة الضنك والخسارة والبطالة .

ومع الانتفاضة المباركة فى فلسطين المحتلة ، ارتفعت أصوات المخلصين بفرضية الجهاد بكافة الأسلحة المتاحة ومنها سلاح المقاطعة الاقتصادية وهذا أضعف الإيمان ، وما أن بدأ هذا السلاح يأخذ طريقة للتفعيل الموضوعى إلا وظهرت بعض الدعاوى المضادة المغرضة والتساؤلات منها على سبيل المثال ما يلى:

◆ سوف تسبب المقاطعة الاقتصادية خسارة للأمة العربية والإسلامية .

◆ سوف تؤدى المقاطعة إلى مزيد من البطالة ..

◆ تعتبر المقاطعة سلاح غير فعال ولن يؤثر على إسرائيل وعلى أمريكا .

◆ تتعارض المقاطعة مع نظام العولمة واتفاقية الجات .

◆ تعتبر المقاطعة أسلوب غير حضارى .

◆ المقاطعة عشوائية ورد فعل حماسى وسوف تفتر وتنتهى .

حول هذه المزاعم ستكون محاور هذه الدراسة حيث يتم عرضها وتفنيدها وبيان المنهج الموضوعى للخروج من تناقضات قضية المقاطعة ، وكيف تكون فعالة مع تحقيق أكبر قدر من الخسائر بالعدو وتخفيض الخسائر الوطنية ، وهل يمكن وضع خطة استراتيجية وبرامج مدروسة ونظم للمتابعة وتقويم الأداء حتى لا تكون المقاطعة عشوائية وتكون فعالة ومستمرة وتحقق مقاصدها المشروعة ومن الأهمية باديء ذى بدىء بيان الأدلة الشرعية للمقاطعة الاقتصادية .

◆ الأدلة الشرعية للمقاطعة الاقتصادية

هناك أدلة شرعية للمقاطعة الاقتصادية لأمريكا والعدو الصيهونى لردعهما عن الاعتداءات المتكررة على الشعوب العربية والإسلامية فى فلسطين والعراق وأفغانستان وغيرها ، وهذه الأدلة وردت تفصيلاً فى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وأجمع عليها فقهاء الأمة ويجب الالتزام بها ، ويضيق المقام لتناولها بالتفصيل ، ولكن نعرض الخطوط الرئيسية لها باعتبارها الأساس الشرعى للرد على مزاعم المثبطين المتخاذلين لاستخدام سلاح المقاطعة الاقتصادية .

من هذه الأدلة ما يلى :

أولاً : ينهانا الله سبحانه وتعالى عن موالاة المعتدين ومن يظاهروهم فى هذا الاعتداء ، ودليل ذلك قوله تبارك وتعالى : ﴿ **إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ** ﴾ (الممتحنة : ٩) ، وهذا ينطبق على إسرائيل المعتدية وعلى أمريكا الظالمة الطاغية التى تدعم إسرائيل بكل السبل والوسائل ، ولذلك يجب على المسلمين مقاطعتهما معاً بنص هذه الآية ولا خلاف بين علماء التفسير وفقهاء الشريعة الإسلامية فى ذلك .

ثانياً : يعتبر الجهاد فرض عين على كل مسلم لنصرة إخواننا المعتدى عليهم ضد المعتدى ، فلقد أجمع فقهاء الأمة الإسلامية بأنه إذا ما اعتدى على أى شبر من الأرض الإسلامية وجب على كل المسلمين النصرة حتى يُحَرَّر ، والآن قد اغتصبت أرض المسلمين فى فلسطين ، واحتل المسجد الأقصى ... وينادى الفلسطينيون : وإسلاماه !! وا قدساه ، فهل من مجيب ؟

ويقول صاحب المغنى : " ولما كانت البلاد الإسلامية تعتبر كلها دارا لكل مسلم فإن فرضية الجهاد فى حالة الإعتداء تكون واقعة على أهلها أوّلاً وعلى غيرهم من المسلمين المقيمين فى بلاد إسلامية أخرى ثانياً لأنهم وإن لم يُعتدى على بلادهم

مباشرة إلا أن الإعتداء قد وقع عليهم بالإعتداء على بلد إسلامى هو جزء من البلاد الإسلامية .

ثالثاً : إن الحرب الدائرة فى فلسطين هى حرب عقيدة ووجود وليست حرب أرض وحدود ، فالصراع بين اليهود والمسلمين منذ فجر الإسلام صراع عقدى أوضحه الله سبحانه وتعالى فى القرآن الكريم فى العديد من الآيات منها قوله عز وجل: ﴿ **لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا** ﴾ (المائدة : ٨٢) ، وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ **وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ** ﴾ (البقرة : ١٢٠) ، وحذرنا رسول الله صلى الله عليه سلم : " ما خلا يهودى بمسلم قط إلا همَّ بقتله " (نقلاً عن ابن كثير ٨١/٢) ، وتأسيساً على ذلك فإن هذه الحرب تخص المسلمين جميعاً ولا تخص الشعب الفلسطينى وحده ، فإذا كان اليهود والذين أشركوا بعضهم أولياء بعض فيجب أن يكون المؤمنون بعضهم أولياء بعض ، ولقد أشار القرآن الكريم إلى ذلك فى قوله تبارك وتعالى : ﴿ **وَالَّذينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ** ﴾ (الأنفال : ٧٣) ، وأكد الرسول صلى الله عليه وسلم على ذلك فقال : " مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى " (رواه مسلم) ، ويقول الفقهاء فى هذا المقام : " إن هجوم العدو على بلد إسلامى لا تجيزه الشريعة الإسلامية مهما كانت بواعثه وأسبابه ، فدار الإسلام يجب أن تبقى بيد أهلها ولا يجوز أن يعتدى عليهم أى معتدى ، وأما ما يجب على المسلمين فى حالة العدوان عل أى بلد إسلامى فلا خلاف بين المسلمين فى أن جهاد العدو بالقوة فى هذه الحالة فرض عين على أهلها وعلى المسلمين جميعاً " .

رابعاً : يعتبر الجهاد بكافة الأسلحة المستطاعة هو الخيار الرئيسى مع العدو الصهيونى ومن يدعمه لقهر الباطل ونصرة الحق ، وهذا ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم والذين آمنوا معه وساروا على نهجه لأن اليهود لا عهد لهم ولا ميثاق ولا سلام ، ولقد أكد القرآن على ذلك فى قوله تبارك وتعالى : ﴿ **أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ** ﴾ (البقرة : ١٠٠) ، وقوله عز وجل : ﴿ **لاَ يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلاًّ وَلاَ ذِمَّةً وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ** ﴾ (التوبة : ١٠٠).

ولقد طبق رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم هذا المنهج مع اليهود فى المدينة حيث استخدام السيف مع قبائل بنى قيونقاع وبنى النضير وبنى قريظة فهؤلاء لا يفهمون إلا لغة الجهاد بكافة أسلحته ، فهم الآن لا يخشون جيوش العرب قاطبة ولكن يخشون المجاهدين الذين باعوا أنفسهم للّه رخيصة من أجل عقيدة الإسلام .

خامساً : يعتبر الجهاد وقفة مع اللّه ، ووقفه مع النفس ووقفة مع المجاهدين ، وهذه جوانب إيمانية روحية سامية لا يجب أن تقارن بالمكاسب أو الخسائر الاقتصادية ، ولقد أشار القرآن إلى ذلك فى قوله تبارك وتعالى : ﴿ **وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ إِن شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** ﴾ (التوبة : ٢٨) .

تعتبر الثوابت الشرعية السابقة بمثابة الأدلة اليقينية والرد القوى للمتخاذلين والمثبطين والمعارضين لاستخدام سلاح المقاطعة الاقتصادية ، ومما يؤسف له نجد فى هذه الأيام بعض المسلمين العلمانيين والرأسماليين الذين يقولون ما هى إلا حياتنا الدنيا نموت و نحى وما يهلكنا إلا الدهر ، الذين طمس اللّه على قلوبهم فأصبحت كالحجارة أو أشد قسوة يعارضون الجهاد بالمال ويعارضون الجهاد الاقتصادى ورفعوا شعارات واهية لتثبيط المجاهدين فى سبيل اللّه وسوف نفند مزاعم هؤلاء بشىء من التفصيل على النحو التالى :

◆ الضوابط الشرعية للمقاطعة الاقتصادية

لقد تضمنت كتب أصول الفقه مجموعة من القواعد الشرعية التى يمكن استنباط مجموعة منها لتحكم القائمين على أمر المقاطعة الاقتصادية حتى لا يقعوا فى أخطاء ، كما تمثل الضوابط الشرعية القوية للرد على المتخاذلين والمثبطين .

وتتمثل هذه الضوابط فى الآتى :

- عدم مخالفة مقاصد الشريعة الإسلامية والتى تتمثل فى حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال ، فإذا كانت المقاطعة تحقق هذه المقاصد فهى مشروعة ولازمة ولا ينبغى لأحد معارضتها .

- لا ضرر ولا ضرار ، والضرر يزال بقدر الإمكان ، والضرر الأشد يُزال بالضرر الأخف ، وتأسيسا على ذلك إذا تبين أن تنفيذ المقاطعة على سلعة معينة ضرورة سوف يترتب عليه ضررا أكبر فلا تقاطع ، وإذا تبين أن تنفيذ المقاطعة على خدمة معينة وليس لها بديل ويترتب على ذلك ضرراً شديداً فلا تقاطع وهكذا .

- يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام ، فعلى سبيل المثال إذا تبين أن تنفيذ المقاطعة يسبب ضررا لفرد مقابل منفعة عامة ضرورية ، ففى هذه الحالة يتحمل الفرد هذا الضرر .

- الضروريات تبيح المحظورات ، والضرورة تقاس بقدرها ، وحدود الضرورة الشرعية هى : أن تكون ملجئة يخشى الفاعل منها الهلاك والمشقة البالغة ، وأن تكون قائمة بالفعل وليست متوقعة ، وألا يكون لدفع الضرورة وسيلة إلى ارتكاب هذا الأمر ، وأن تدفع الضرورة بالقدر الكافى اللازم بدون تعدى أو تجاوز .

- درء المفاسد مقدم على جلب المنافع والمصالح ، فإذا كان فى المقاطعة درء مفاسد عامة وفى نفس الوقت تمنع منافع عامة فإنها تنفذ .

◆ وجوب مشروعية المقاصد والغايات وكذلك مشروعية الوسائل ، ويعنى هذا أن تتفق أهداف المقاطعة مع مقاصد الشريعة الإسلامية وأن تستخدم الوسائل الجائزة شرعاً ونتجنب الوسائل المنهى عنها شرعاً .

◆ الالتزام بسلم الأولويات الإسلامية وهى الضروريات فالحاجيات فالتحسينات ، وعند تطبيق ذلك على المقاطعة يكون الترتيب كالآتى : نبدأ بالمقاطعة على السلع والخدمات الكمالية والتحسينية ، يلى ذلك السلع والخدمات التى تقع فى مجال الحاجيات ، يلى ذلك السلع والخدمات الضرورية وهذا يختلف من مكان إلى مكان .

◆ تقليل التكاليف والمشقة ورفع الحرج عن الناس ، فمنهم من يأخذ بالعزيمة وهؤلاء ندعمهم ونعاونهم ولا نثبط هممهم ، ومنهم من يريد أن يأخذ بالرخصة فلا نسبب له حرجاً .

◆ لا اجتهاد مع النص ، وإن قواعد الشريعة الإسلامية حجة على المفكرين وأصحاب الرأى ، ولا يجوز تطويعها لتتمشى مع الأهواء والمفاهيم التى تتعارض مع شرع الله عز وجل .

وسوف نعتمد على هذه الضوابط فى تفنيد مزاعم المثبطين للمقاطعة الاقتصادية .

◆ تفنيد زعم أن المقاطعة سوف تحقق خسائر اقتصادية أكبر للدول العربية والإسلامية

يرى المتخاذلون والمثبطون لسلاح المقاطعة الاقتصادية أنها سوف تسبب خسائر للعرب والمسلمين ، حيث تتوقف المصانع ، وتكسد التجارة ، وتمنع المنح والهبات والمساعدات ، وتزداد المديونية... إلى غير ذلك من المزاعم والدعاوى .

لقد ذُكِرَ هذا الزعم من قبل بعض التجار المسلمين عندما أمر الله رسوله صلى الله عليه وسلم بمنع المشركين من الاقتراب من المسجد الحرام بعد هذا العام فقالوا أن المقاطعة سوف تسبب الفقر والعوز ، ولقد ورد ذلك فى كتاب الله عز وجل فى سورة التوبة عندما نزل قول الله تبارك وتعالى : ﴿ **إنمَا المُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلاَ يَقْرَبُوا المَسْجِدَ الحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا** ﴾ (التوبة : ٢٨)، فقد ورد فى تفسير هذه الآية : أن الله أمر عباده المؤمنين الطاهرين ديناً وذاتاً بنفى المشركين الذين هم نجس ديناً عن المسجد الحرام وأن لا يقربوه بعد نزول هذه الآية، فقد بعث رسول (صلى الله عليه وسلم) بها علياً إلى أبى بكر الصديق وقال له : لا يطوف بالبيت عريان ، وأمره أن ينادى فى المشركين : أن لا يحج بعد هذا العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ، فأتم الله ذلك وحكم به شرعاً وقدرا ... وقال الناس : " لتقطعن عنا الأسواق ولتهلكن التجارة وليذهبن عنا ما كنا نُصيبُ من المرافق ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ **وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ إِن شَاءَ إن اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** ﴾ (التوبة : ٢٨) ، ولقد عوضهم الله عن تلك المكاسب أموال الجزية التى يأخذونها من أهل الذمة " (نقلاً عن ابن كثير : صفحة ٣٣٤) .

ولقد تحقق وعد الله عز وجل وربح التجار المسلمون أرباحا كثيرة فى الدنيا والآخرة لأنهم أخلصوا العمل لله ، وصدقوا ما عاهدوا الله عليه ، وليأخذ المثبطون من هذه الآية العظة والعبرة ، فإن كانت هناك خسائر اقتصادية بسبب المقاطعة فسوف تتحول إلى مكاسب فى الدنيا والآخرة فى الأمد القريب .

ولقد استخدم المشركون والكفار سلاح المقاطعة ضد رسول (صلى الله عليه وسلم) فى شعب مكة ثلاث سنوات للضغط عليه وعلى من آمنوا معه ليثنوهم عن

دعوتهم ، ولقد لحق بالمسلمين خسائر اقتصادية واجتماعية ونفسية عديدة ولكن صبروا وصابروا ورابطوا ولم يرجعوا عن مبادئهم حتى حقق الله لهم النصر على أعدائهم وربحوا فى التجارة مع الله ربحاً كبيراً وصدق الله تعالى إذ يقول : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ** (١٠) **تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ** (١١) **يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ** (١٢) **وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ** (١٣) ﴾ (الصف : ١٠-١٣) .

ألم يكن لنا فى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) والذين آمنوا معه الأسوة الحسنة والقدوة ، ونأخذ بالعزيمة ولا نقدم الأعذار والمزاعم الواهية ، إن مسألة المقاطعة تحتاج إلى قوة إيمانية عالية تحتاج منا أن نضحى بالمال ونضحى بالوظيفة وتضحى بالأرباح من أجل دين الله عز وجل .

وفى التاريخ المعاصر نماذج متميزة لفعالية سلاح المقاطعة كأحد الوسائل لتحرير البلاد من المحتلين المعتدين ، نذكر منها على سبيل المثال :

١ ـ نموذج الزعيم الهندى غاندى فى مقاطعة السلع الإنجليزية ومقاومة الاحتلال الإنجليزى الغاشم ، ولقد نجح فى تحقيق مقاصده بتفاعل شعبه معه .

٢ ـ نموذج الزعيم سعد زغلول والزعيم مصطفى النحاس فى مقاطعة البضائع الإنجليزية بعد ثورة ١٩١٩م وبعد معاهدة ١٩٣٦م وكانت بداية خير .

٣ ـ نموذج رجل الأعمال طلعت حرب الذى جاهد الإنجليز اقتصادياً وأنشأ شركات بالتعاون مع بنك مصر ومنها شركة بيع المصنوعات المصرية والتى مازالت موجودة حتى الآن فى مصر .

٤ ـ نموذج جوزيه بوفيه الفرنسى الذى حطم مطعم ماكدونالدز وقاد مقاومة شعبية ضد الاجتياح الأمريكى .

٥ ـ نموذج شعب مصر ضد محلات سنسبرى حتى رحلت غير مأسوف عليها .

ولقد حققت النماذج السابقة مقاصدها المشروعة ضد المعتدين ومنها التحرير والمحافظة على الهوية الوطنية بالرغم من الخسائر الاقتصادية الموقوتة والتى تلاها مكاسب عظيمة فى أعلاها تحرير الوطن وتحقيق الحرية والإرادة .

ومن المنظور الاقتصادى يجب النظر إلى المقاطعة على أنها حرب ضد الأعداء وليست شعاراً أو هتافاً ولا توجد حرب بدون تضحيات ، ولقد قيل : أن النصر يحتاج إلى جهاد ، ولا جهاد بدون تضحية عزيزة ، بالتأكيد سوف تكون هناك خسائر اقتصادية سوف تلحق بالدول العربية والإسلامية بسبب المقاطعة ، منها على سبيل المثال : إنخفاض حجم الاستثمارات وضعف إيرادات السياحة وإنقطاع المنح والمساعدات ... ولكن مقابل ذلك سوف تتحقق مكاسب اقتصادية ومعنوية من أهمها ما يلى :

١ ـ الحرية فى اتخاذ القرار وتقوية الإرادة والمحافظة على الهوية العربية والإسلامية .
٢ ـ الخروج من طوق التبعية الاقتصادية الذليلة لأمريكا والصهيونية .
٣ ـ الاعتماد على الذات وتنمية القدرات وحسن استخدام الإمكانيات والطاقات .
٤ ـ الحث على الإبداع والابتكار ، فالحاجة تفتق الحيلة .
٥ ـ التقشف والتربية على الخشونة وعلى روح الجهاد بكل عزيز .
٦ ـ إثبات قدرتنا على التضحية من أجل تطهير مقدساتنا .
٧ ـ أن يُرى العدو منا البأس والشجاعة والمقدرة على الصمود وعدم الاستسلام .
٨ ـ أنها فرصة مباركة لتفعيل التعاون والتكامل الاقتصادى بين الدول العربية والإسلامية .
٩ ـ رفع الضرر من على الشركات الوطنية بسبب المنافسة غير المتكافئة من الشركات الأمريكية والصهيونية والمتعددة الجنسيات التى تدعم العدو الصهيونى .

وسوف تنخفض الخسائر الاقتصادية للدول العربية والإسلامية إذا خططت ونظمت المقاطعة ووضعت لها البرامج الموضوعية فى إطار مجموعة من السياسات الاستراتيجية على المستوى الشعبى والحكومى وعلى مستوى الأمة العربية والإسلامية ، بحيث تتم وفق سلم الأولويات : حيث نبدأ بمقاطعة الكماليات والتحسينات ، يلى ذلك مقاطعة الحاجيات وهكذا ... وأن يتم ذلك وفق برنامج مخطط لإيجاد البديل الوطنى وإن لم يوجد فالبديل من الدول العربية والإسلامية ، وإن لم يوجد فالبديل من البلاد الأجنبية غير المحاربة وهكذا .

◆ تفنيد زعم أن المقاطعة سوف تؤدى إلى مزيد من البطالة

يرى فريق من الناس أن المقاطعة سوف تؤدى إلى مزيد من البطالة فى الوقت الذى تعانى منه بعض الدول العربية والإسلامية مثل مصر واليمن وسوريا والجزائر منها ، ويقولون أن الشركات والمصانع التى تتعاون مع أمريكا والصهيونية العالمية تشغّل عدداً كبيراً من العاملين وتدفع ضرائب وتأمينات اجتماعية ، كما أنها تستخدم خامات وطنية ... وأن المقاطعة سوف تلحق خسائر بالعمال وبالموردين وبرجال الأعمال وبخزينة الدولة .

هذه الدعوى تتضمن بعض الحقائق التى لا يمكن إنكارها ، كما أنها تتضمن أيضا بعض المغالطات يجب بيانها وتفنيدها ، وهذا ما سوف نقوم به فيما يلى :

◆ ليس هناك حرب بدون خسائر ، وليس هناك جهاد بدون تضحية ، و يجب المقابلة والموازنة بين مكاسب المقاطعة المعنوية والمادية وبين خسائرها المادية ، فالمقاصد السامية للمقاطعة هى تحرير الوطن وتطهير المقدسات والوقفة مع النفس والوقفة مع الله ومؤازرة المجاهدين تفوق قيمتها المعنوية الخسائر المادية .

◆ يضاف إلى ما سبق بأن تحويل الطلب من المنتجات الأمريكية والصهيونية إلى المنتجات الوطنية سوف يَخْلق فرص عمل جديدة بسبب زيادة الطلب عليها ، وهذا سوف يقلل من مخاطر مشكلة البطالة ، وهذا ما حدث فعلاً مع كل نماذج المقاطعة التى تمت فى البلاد الأخرى ومنها نموذج سعد زغلول وطلعت حرب وسنسبرى حديثا .

◆ كما أن زيادة الطلب على المنتجات الوطنية وإعطاء الأولويات للخامات ومستلزمات التشغيل الوطنية سوف يضاعف من معدل التنمية الاقتصادية وهذا بدوره يخلق فرصا جديدة للعمل ، ولذلك يقال أن المقاطعة الاقتصادية سوف تزيد معدل التنمية الشاملة الوطنية والعربية والإسلامية .

- كما أن التعاون والتكامل والتنسيق بين الدول العربية والإسلامية وزيادة حجم المعاملات بينها سوف يسهم فى إيجاد فرص عمل للعرب والمسلمين ، فبدلاً من أن تشغل الدول العربية عبدة البقر والشمس والطاغوت تشّغل العابدين للّه ، كما أن استثمار أموال المسلمين فى بلاد المسلمين سوف يساهم فى علاج مشكلة البطالة .

- وهناك حقيقة غائبة عن كثير من الناس هى أن الشركات الأمريكية والصهيونية التى تعمل فى البلاد العربية والإسلامية تحول جزءاً من الأموال إلى الخارج لا يقل عن ٢٠٪ فى المتوسط وهذا يؤدى إلى زيادة الطلب على الدولار ويقود إلى إضعاف قيمة العملة الوطنية ، فى حين أن الإنتاج الوطنى سوف يحقق إن شاء اللّه فائضاً يُصَدَّر إلى الخارج و يجلب عمله أجنبية .

- وهناك قاعدة شرعية سبق الإشارة إليها هى : " مصلحة الأمة مقدمة على مصلحة الأفراد " ، فإذا كانت مصلحة الأمة العربية والإسلامية فى المقاطعة وهذه المصلحة تتعارض مع مصلحة بعض الأفراد ، فترجح مصلحة الأمة ويعوض الأفراد ولقد تبين أن نسبة العاملين الذين سوف يتضررون فى الأمد القصير من المقاطعة لا تزيد نسبتهم عن ٣٪ من إجمالى العمالة وهؤلاء يمكن تعويضهم من صندوق المقاطعة القومى والعام على مستوى الأمة الإسلامية .

- لو أن الأمة العربية والإسلامية خفضت من إنفاقها على السجائر والمياه الغازية بنسبة ٢٥٪ لوفرت المليارات التى يمكن أن تستخدم فى إيجاد فرص عمل للشباب .

- معظم العاملين فى الشركات الأمريكية والمتعددة الجنسيات الصهيونية بعقود سنوية مؤقتة يمكن طردهم فى أى وقت ولقد حدث ذلك فعلاً ولا يوجد قانون يحميهم .

- ويقال أن الحاجة تفتق الوسيلة ... إن مقاطعة السلع والخدمات الأمريكية والصهيونية سوف يحفز ويدفع بالعقل العربى المسلم بأن يقدح ذهنه لإيجاد البديل الوطنى ويسعى لتحقيق الأمن الوطنى والتنمية الاقتصادية والاستقلال السياسى الحقيقى ، فعلى سبيل المثال سوف يبذل العمال ورجال الأعمال الوطنيون المزيد من الجهد لإنتاج البديل الوطنى الذى يساهم فى سد العجز بسبب المقاطعة .

◆ كما أن المقاطعة سوف توفر أموالا وطنية تساهم فى إنشاء مشروعات اقتصادية جديدة تساهم فى علاج مشكلة البطالة ، كما أنها تساهم فى تنمية المشروعات والصناعات الصغيرة التى يقوم بها شباب الأمة .

وهناك اقتراحات تقلل من خطورة مشكلة البطالة الناجمة عن المقاطعة من أهمها ما يلى :

(١) ـ أن تقوم الشركات والمصانع التى تستخدم خامات ومستلزمات تشغيل وطنية وعمالة وطنية بالاستغناء عن العلامة التجارية الأمريكية والصهيونية وتستبدلها بعلامة وطنية ، وبذلك تحافظ على الهوية الوطنية فى إطار من التنسيق والتكامل الوطنى المطلوب ، وعند تنفيذ ذلك سوف لا تتأثر العمالة .

(٢) ـ أن تقوم الشركات والمصانع الوطنية التى سوف يزداد الطلب على منتجاتها باستيعاب العمالة الناجمة عن مقاطعة المنتجات والخدمات الأمريكية والصهيونية فى إطار تخطيط وتنظيم وتوجيه سليم ، وعند الرجوع إلى ما قبل إنشاء المشروعات الأمريكية والصهيونية نجد أن معظم العمالة الوطنية التى تعمل لديهم كانت تعمل نسبة كبيرة منها من قبل فى الشركات والمصانع الوطنية ، وهذا ما يطلق عليه : "هذه بضاعتنا ردت إلينا " .

(٣) ـ أن يكون هناك تنسيقاً وتكاملاً بين وزارة العمل وبين النقابات العمالية فى إعطاء الأولوية للعمل للعمالة المتضررة بسبب المقاطعة ، ويمكن أن تسهم جمعيات رجال الأعمال وجمعيات المستثمرين والغرف التجارية ... وما فى حكم ذلك فى تنفيذ هذا الاقتراح .

(٤) ـ إنشاء صندوق دعم المقاطعة الاقتصادية يمول من الأفراد والشركات والهيئات والمؤسسات والنقابات ونحو ذلك يخصص جزء من حصيلته لتقديم الإعانات الموقوتة للعمال المتضررين من المقاطعة لحين حصولهم على فرص العمل ، كما يمكن إنشاء مشروعات صغيرة وفقاً لنظام المشاركة المنتهية بالتمليك وفقاً للمنهج الإسلامى تمول من هذا الصندوق.

(٥) ـ يتم تنفيذ الاقتراحات السابقة فى إطار خطة استراتيجية للمقاطعة ، يتم التركيز فيها مبدئياً على السلع والخدمات التى تقع فى مجال الكماليات والمظهريات والترفيات ، وكذلك التى لها بدائل وطنية ... ويتم التطبيق وفق منهج التدرج وإعطاء الشراكة الأمريكية والصهيونية فرصة لتهىء أوضاعها نحو الانتقال إلى الوطنية .

◆ تفنيد زعم أن المقاطعة سلاح غير فعال ولن يؤثر فى إسرائيل وأمريكا

يرى بعض الناس أن أمريكا دولة قوية وغنية ، وهى تدعم إسرائيل دعماً غير محدود ، كما أن الضغوط اليهودية على الإدارة الأمريكية أقوى من ضغوط الدول العربية والإسلامية عليها ، وبذلك ليس هناك جدوى من المقاطعة ، ولا يجب أن ننعزل عن أمريكا ونترك الساحة خالية تماما للعدو الصهيونى .

فعلى سبيل المثال قال الأمير الوليد بن طلال لصحيفة " عرب تايمز " الكويتية الصادرة باللغة الإنجليزية يوم ٢٠٠٢/٤/٣٠م : " المقاطعة لا تنفع ، ومن مصلحتنا نحن العرب الحفاظ على العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة لأن الميزان التجارى مع هذا البلد لصالحنا " ، كما يعتقد ولى العهد السعودى الأمير عبد الله : " أنه يجب ألا تترك الساحة الأمريكية لإسرائيل " .

هذه الآراء مردود عليها من أكثر من وجهه نظر وتفنيد ذلك كما يلى :

- ◆ لقد حققت المقاطعة الاقتصادية آثارا فعالة على الكيان الصهيونى وعلى المصالح الأمريكية فى الدول العربية والإسلامية فعندما تعرف الإدارة الأمريكية بأن مصالحها فى خطر ولاسيما قواعدها العسكرية وشركاتها الاقتصادية واستثماراتها المالية ... سوف تعيد النظر وسوف يَضْغط عليها رجال الأعمال الأمريكان الذين سوف يضغطون على حكومتهم .

- ◆ لقد نَشِرَتْ العديد من البيانات والمعلومات عن الخسائر الاقتصادية التى أصابت الاقتصاد الصهيونى منها أنها تقدر بنحو ١٠٠ مليار دولار حتى سنة ٢٠٠٠م ، وهذا بخلاف الخسائر بسبب الانتفاضة والتى تكلف إسرائيل شهريا ما لا يقل عن ١٠٠ مليون دولار ، كما أن قطاع السياحة فى الكيان الصهيونى قد خسر حوالى ٦٤٠ مليون دولار فى سنة ٢٠٠١م ... وهذه الخسائر وغيرها جعلت إسرائيل تسعى جاهدة لوضع شروط لمعاهدة السلام منها الإصرار على التطبيع ورفع المقاطعة الاقتصادية ، وإذا كانت المقاطعة لا غير مؤثرة فيها لما ألحت على ضرورة رفعها ، وهذا ما تفعله

أمريكا مع الدول العربية حيث تضغط عليها لإقامة علاقات اقتصادية مع العدو الصهيونى وإنشاء ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية.

- لقد أعدت الكثير من الدراسات والأبحاث تبين أن الأسواق العربية والإسلامية من أهم أسواق المنتجات والخدمات الأمريكية ، كما تعتبر هذه الدول من أهم مصادر المواد الخام ومستلزمات التشغيل للصناعات الأمريكية ... وهذه حقائق وبسببها تسعى أمريكا لفرض نفوذها فى المنطقة ، ومن دواعى دعمها غير المحدود لإسرائيل هو للمحافظة على مصالحها الاقتصادية ولاسيما فى منطقة الخليج ، وتأسيساً على ذلك سيكون للمقاطعة الموضوعية المخططة والمنظمة أثراً فعالاً على أمريكا .

- تبلغ أموال الدول العربية لدى البنوك الأمريكية والأوربية اليهودية ما لا يقل عن ١٠٠٠ مليار دولار ، والتهديد بسحب هذه الأموال أو بجزء منها سوف يصيب تلك البنوك بشلل كبير ، فلقد نشرت على شبكات الإنترنت [illegible] بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٥م ما يلى : " إن معظم البنوك فى أمريكا يمتلكها اليهود أو لهم نصيب كبير فيها ،ومن هنا : فليست هذه الاستفادة لأمريكا (يقصد إيداع أموال المسلمين فى بنوك أمريكا) فقط وإنما لليهود مباشرة الذين يدعمون إسرائيل ، وتقف إسرائيل على هذه الأموال التى تأتى من الجالية اليهودية فى أمريكا وغيرها ، وهذه الجالية هى التى تمثل اللوبى الصهيونى من خلال أموالها وإعلامها ، فيضغط على الساسة الأمريكان بأن يقفوا مع اليهود بكل قوتهم ... وتشير الإحصائيات أن هذه الأموال تبلغ حوالى ٨٧٠ مليار دولار و يحصل العرب عليها بفائدة ١,٥٥٪ ويعاد إقراضها للدول العربية الفقيرة بنسبة تصل أحياناً إلى ١٧٪ وهذا الفارق وهو ١٥,٤٥٪ يدخل فى جيوب الصهاينة والأمريكان .

إن سحب هذه الأموال أو نسبة ٥٠٪ كفيل بأن يصيب النظام المصرفى الأمريكى بخلل جسيم وربما تفلس العديد من البنوك هناك .

ويرى المفكر الإسلامى جارودى أن الاقتصاد هو نقطة ضعف الولايات المتحدة الأمريكية ، وأنها تعانى من عجز فى ميزانياتها يتوقع أن يصل إلى ٣٤٥٠ مليار دولار سنة ٢٠٠٠م ، ويرى ضرورة التخلص من الهيمنة الأمريكية وهذا يتمثل فى ثلاث نقاط أساسية هى :

- مقاطعة البضائع وصفقات الأسلحة الأمريكية .
- تجنب الحروب بين الدول حيث تعتبر من أساليب إنقاذ الاقتصاد الأمريكى .
- مطالبة الحكومات بالانسحاب من المنظمات المالية الدولية التى تسيطر عليها أمريكا

◆ أما بخصوص ما قاله الأمير الوليد بن طلال والأمير عبد الله ولى العهد السعودى فهو مردود عليه من منظور أن أمريكا لن تغير موقفها إلا إذا أيقنت أن مصالحها فى الشرق الأوسط فى خطر ، أما شعارات الصداقة والعلاقات القديمة الراسخة . . . فهى مثل الزبد يذهب جفاءً . . . ثم إلى متى سوف تظل الهيمنة الأمريكية مسيطرة على مقاليد أمورنا ، ورحم الله الملك فيصل الذى أعلنها صريحة ضد أمريكا بقوله : " نحن على استعداد أن نعود إلى الخيام ونأكل التمر ونشرب لبن الناقة من أجل تحرير المسجد الأقصى ، وهو الذى بادر باستخدام سلاح البترول فى سنة ١٩٧٣م" ، ندعو الله أن يرحمه .

نخلص من التفنيد السابق أن المقاطعة الاقتصادية بكل تأكيد سوف تلحق خسارة بالاقتصاد الصهيونى وبالاقتصاد الأمريكى ولكن يجب أن تكون هادفة ومخططة ومنظمة وموجهة لتقليل خسائر الدول العربية والإسلامية ، لإحداث أكبر خسارة ممكنة بالأعداء كما يجب أن تكون مبرمجة ومنسقة على مستوى الشعوب والحكومات على النحو الذى سوف نفصله فيما بعد .

◆ تفنيد زعم أن الحكومات العربية والإسلامية تعارض المقاطعة وبذلك لن يكون للمقاطعة فعالية كبيرة وسوف تفتر بعد فترة وجيزة

تعارض بعض الحكومات العربية والإسلامية المقاطعة بصفة عامة والمقاطعة الإقتصادية بصفة خاصة لأسباب منها على سبيل المثال : وجود اتفاقيات ثنائية ، ارتباط مصالح مشتركة وضغوط أمريكية عليها ... وغير ذلك من العلل والأعذار .. بل تقوم بعض الحكومات بمعارضة ومنع الأفراد والجمعيات والهيئات والمنظمات الشعبية التى تدعوا إلى المقاطعة ، وهذا يظهر التناقص بين موقف الحكومات وموقف الشعوب ، ويرى البعض أن على الشعوب أن تمتثل لحكوماتها حتى لا تتعرض للعقوبات .

هذا الزعم قائم فى بعض الدول العربية والإسلامية ، ولكن الواقع العملى الملموس هو : أن الشعوب لم تمتثل لأوامر أو توجيهات حكامها ، بل فعَّلت المقاطعة بكل ما تستطيع مجاهدة الحكام وتعتبر أن ما سوف يصيبها من عقاب هو ابتلاء ومنحة من الله لأنها تؤمن بأن المقاطعة جهاد وفرض عين .

ولقد أفتى علماء الأمة الإسلامية بأنه ما يجب على المسلمين فى حالة العدوان على أى بلد إسلامى فى أن جهاد العدو بالقوة فرض عين على أهلها وعلى المسلمين جميعاً ... كما يرى بعض الفقهاء أنه يجوز الخروج على الحاكم ... فلا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق .

ومن ناحية أخرى فإن المقاطعة الشعبية هى الفعالة والمؤثرة إذا ما قورنت بالمقاطعة الحكومية ، لأن الشعوب هى التى تشترى وهى التى تبيع ولا تستطيع الحكومة أن تتدخل فى السلوك الشخصى للفرد ، فإذا تجمعت إرادة الشعوب فى تنفيذ أمر ما فيه طاعة لله ولرسوله وإشباعاً روحياً يتعذر على أى حكومة منع ذلك .

ومن الأولى والأفضل أن تتلاقى إرادة الحكومات مع إرادة شعوبها وفق شرع الله وبذلك تكون المقاطعة أكثر فعالية وتأثيرا بل يجب أن تأخذ الحكومات من حماس وحمية الشعوب سندا لها عندما تتعرض لأى ضغوط خارجية .

وتأسيسا على ما سبق يجب أن تتم المقاطعة الاقتصادية الفعالة على المستويات الآتية :

- على مستوى الفرد : حيث يقوم كل فرد بالمقاطعة .
- على مستوى البيت : يقوم أفراد البيت : الزوج وللزوجة والأولاد بالمقاطعة .
- على مستوى المجتمع : يقوم أفراد المجتمع الممثل فى الأفراد والأسر والوحدات الشعبية والاقتصادية ... بالمقاطعة .
- على مستوى الشعوب العربية والإسلامية : تقوم الشعوب العربية والإسلامية بالمقاطعة .
- على مستوى الأمة العربية والإسلامية : تقوم كافة الحكومات العربية الإسلامية بالمقاطعة .

إذا تم التفاعل والتكامل والتضامن والتنسيق بين المستويات السابقة تكون المقاطعة فعالة وتحقق مقاصدها المشروعة .

◆ تفنيد زعم أن هناك سلعاً ضرورية ليس لها بديل وطنى يصعب اطعتها

لقد تبين من تطبيق المقاطعة فى الواقع العملى أن هناك سلعا تقع فى نطاق الضروريات وليس لها بدائل وطنية أو لدى دول أخرى غير معادية ومن أمثلة ذلك بعض الأدوية وبرامج الحاسوب وخدمات الإنترنت ، ويتساءل كثير من الناس ما هو المخرج من هذه الأزمة .

لقد أجاز الفقهاء عند الضرورة التى تؤدى إلى مهلكة أو عندما تنزل الحاجة منزلة الضرورة وعندها تكون الحياة شاقة وغير مستطاعة أن يتم شراء السلع والخدمات من العدو المحارب ، فعلى سبيل المثال هناك مريض ويحتاج إلى دواء معين ولا يوجد إلا لدى الشركات الأمريكية ، ففى هذه الحالة ، ليس هناك حرج شرعى فى شرائه وتكييف ذلك شرعيا يقع فى الحكم القرآنى : ﴿ **إِلاَّ مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ** ﴾ (الأنعام :١١٩) ، وقوله عز وجل : ﴿ **فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** ﴾ (البقرة : ١٧٣) ، والقاعدة الشرعية تقول : " **الضروريات تبيح المحظورات** " ، فالحكم هو المقاطعة والفتوى هو أنه إذا كانت هناك سلعا ضرورية وليس لها بدائل وتسبب ضررا كبيرا بالمصالح الإسلامية فلا تشملها المقاطعة

ولكن نسبة هذه الحالات الإضطرارية إلى إجمالى حالات المقاطعة لا تزيد عن ١٪ ولن تدوم طويلاً إلى أن يإذن الله بالبديل إذا صدقت النوايا فهو سبحانه وتعالى القائل : ﴿ **وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجاً** (٢) **وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لاَ يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْراً** (٣) ﴾ (الطلاق : ٢ـ٣)

والذى يقدر هذه الضرورة أهل الخبرة والاختصاص والمشورة لإبراء النفس البشرية من التحيز تحت ضغط الحاجة ، ومن الضوابط الشرعية للضرورة كما قال الفقهاء ما يلى :

١ ـ أن تؤدى الضرورة إلى هلاك النفس أو أحد أعضاء البدن .
٢ ـ أن تكون الضرورة حالة وواقعة وليس متوقعة أو محتملة .
٣ ـ أن تكون قد سدت جميع أبواب الحلال والطيبات .

٤ـ عدم الرغبة الذاتية ولا التعدى وتجاوز المطلوب فى الضرورة .

ومن ناحية أخرى يجب على خبراء وعلماء الأمة أن يدرسوا البديل الحلال الطيب من خلال البحوث والتطوير حتى لا تستمر الضرورة وتكون علة أو رخصة تستغل فى غير ضرورة معتبرة شرعاً ، وعند تقدير هذه الضرورة يلزم استشعار أن إخواننا فى فلسطين يضحون بالأطفال وبالنساء وبالشباب وبالشيوخ وبالبنية الأساسية وبكل عزيز فى سبيل تحرير الوطن وتطهير المقدسات الإسلامية ، فلماذا نحن لا نكون على هذا المستوى من التضحية ولاسيما فى الأشياء التى لا تقع فى مجال الضروريات .

◆ تفنيد زعم أن المقاطعة عمل غير حضارى ويتعارض مع العولمة

يزعم بعض الناس ومنهم العلمانيون والرأسماليون الذين تربطهم بالأمريكان الطغاة والصهيونية الباغية الحاقدة بعض المصالح المادية الدنيوية أن المقاطعة الاقتصادية أسلوب رجعى متخلف وتتعارض مع النظام العالمى الجديد ومع اتفاقية الجات التى تنادى بحرية التجارة وإزالة كافة المعوقات أمامها ، وبدأ هؤلاء ينظمون حملات ويعقدون مؤتمرات ضد المقاطعة الاقتصادية ، ويتهمون الذين يدعون إليها ويقومون بها بأنهم إرهابيون يجب معاقبتهم ، بل قامت بعض الشركات التى لها علاقة بالصهيونية وبالأمريكان برفع دعاوى ضد الذين يدعون للمقاطعة .

هذا الزعم لا يستند إلى دليل قانونى أو شرعى بل أسير هوى النفوس المريضة الحاقدة المادية التى لم يدخل الإيمان فى قلوب أصحابها ، وينكرون معلومة من الدين بالضرورة وهى فرضية الجهاد بكل الإمكانيات والقدرات المادية والمعنوية من أجل حماية الأرض وتطهير المقدسات ، وأنه فرض عين .

ودليل تفنيد هذا الزعم الخاطئ ما يلى :

◆ لقد ورد فى القرآن الكريم نموذج لمقاطعة مع المشركين فلا يقربوا المسجد الحرام ، كما ورد فى قوله تبارك وتعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلاَ يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ إِن شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** ﴾ (التوبة : ٢٨) ، ولا ينبغى لأحد يدعى الإسلام أن يقول أن القرآن المجيد يدعو إلى الرجعية والتخلف .

◆ ولقد ورد فى كتب السيرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد قوطع من المشركين والكفار فى شعب مكة ثلاث سنوات متواصلة حتى حقق الله لهم النصر ، ولقد اعتدى عليه بدون وجه حق فلماذا لم يطلق المتخاذلون والعلمانيون على ذلك أنه عمل غير إنسانى يتعارض مع الحضارة .

◆ لقد ورد فى كتب الفقه تحريم التعامل مع الدول المحاربة ، كما ورد فى قوله تبارك وتعالى : ﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (الممتحنة : ٩) ، فالإنسان الذى يدافع عن وطنه وحريته ويصد المعتدين لا يعتبر إرهابياً ولا رجعياً بل ما يقوم به يتفق مع حقوق الإنسان .

◆ لقد استخدم زعماء العالم سلاح المقاطعة الاقتصادية لتحرير بلادهم من المستعمر المعتدى ومنهم عل سبيل المثال : غاندى وسعد زغلول ومصطفى النحاس وطلعت حرب ، فلماذا لم يطلق عليهم إرهابيون رجعيون .

◆ من بين ميثاق الأمم المتحدة جواز استخدام المقاطعة الاقتصادية ضد الدول المعتدية التى لا تلتزم بقرارات مجلس الأمن وهذا ما تقوم به الدول العربية الإسلامية ضد المعتدين من الأمريكان والصهاينة .

◆ تقوم الشعوب الحرة بمقاطعة السلع الأجنبية حتى فى حالات السلم لتقوية اقتصاد أوطانها كما تفعل الصين واليابان الآن ، فهل هذا العمل رجعى وإرهابى .

ومن ناحية أخرى لماذا لم يعترض هؤلاء العلمانيون المتخاذلون المتعاطفون مع أمريكا الطاغية والصهيونية العالمية الباغية عندما استخدمت أمريكا المقاطعة الاقتصادية ضد : العراق وليبيا والسودان ، وغيرهم من البلاد العربية بدون وجه حق ، هكذا يتبين أن زعم هؤلاء يقوم على أساس هوى النفس والمصالح المادية الدنيوية والتبعية العمياء لأمريكا والصهيونية العالمية ولا يقوم على دليل موضوعى .

ومن ناحية أخرى لا تعارض بين العولمة والجات وبين المقاطعة الاقتصادية لبضائع وخدمات دولة محاربة معتدية ، فالأسواق مفتوحة أمام كافة الدول حسب اتفاقية الجات ، ومن حق الشعوب أن تمتنع عن شراء ما تراه من تلك البضائع والخدمات .

ومن المنظور العملى إذا قامت الشعوب العربية والإسلامية بمقاطعة محلات كنتاكى وماكدونالدز والسجائر الأمريكية وما فى حكمها فلا تستطيع أى حكومة مهما بلغت قوتها وسطوتها وقهرها أن ترغم الناس على الذهاب إلى هذه المحلات ... ويكون مصير هذه المحلات بعد فترة أن تغلق أبوابها غير مأسوف عليها ، وفى نفس الوقت ينتقل الطلب إلى

المنتجات الوطنية وبذلك يتحقق الخير لأبناء الوطن منتجين ومستهلكين ، وتكون خيرات بلاد العرب والمسلمين للعرب والمسلمين .

ونموذج عملى آخر : إذا قام أحد رجال الأعمال من المستوردين باستيراد سلعة من أمريكا أو من إسرائيل ، وعرضت فى الأسواق وقاطعها التجار والمستهلكون ومن فى حكمهم ، وظلت هذه السلعة فى مخازنه ولم تباع ، فإنه لا يقدم مرة أخرى على استيرادها وهذا هو مقصد وهدف المقاطعة .

وعلى مستوى الأمة العربية الإسلامية ، فلو تحققت حرية التجارة بين بلدانها وأقطارها وزادت فى إطار من التكامل والتعاون والتنسيق والتوجيه لحين إنشاء السوق العربية والإسلامية المشتركة لأدى هذا إلى تفعيل المقاطعة الاقتصادية ضد الأعداء ، وتحققت العزة لهذه الأمة .

وخلاصة القول بأن المقاطعة الاقتصادية ضد المعتدين عمل مشروع وهو من سنن الله عز وجل وهو سلاح اقتصادى لتحرير الأوطان من الاستعمار وتطهير المقدسات من الأنجاس ، وخطأ ما يقال أنها عمل غير حضارى ، بل العكس هو الصحيح أنها أضعف الإيمان للمحافظة على الحقوق ، وإذا قيل أن من يقوم بالمقاطعة إرهابيا فهذا جائز شرعا إن كان القصد هو إرهاب العدو وصده أو منعه عن الاعتداء ودليل ذلك من القرآن الكريم قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ **وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ** ﴾ (الأنفال: ٦٠) .

◆ تفنيد زعم أن المقاطعة الاقتصادية لن تطول وأنها قائمة على الحماس والحمية وردود الأفعال ، كما أنها عشوائية والآراء والأساليب متضاربة وأنها سوف تفتر ثم تنتهى

يثار فى ميادين المقاطعة المختلفة أن الشعوب العربية والإسلامية بطبيعتها عاطفية حماسية وتعمل كرد فعل دائما وليس لديها استراتيجيات بعيدة المدى ، ومما يؤكد ذلك عشوائية المقاطعة ، فلا يوجد تنسيق ولا تعاون ولا تكامل بين الأفراد والجهات الشعبية المختلفة التى تتبنى سلاح المقاطعة ... ويتوقع أن تفتر وتنتهى وتعود المياه إلى مجاريها بعد فترة زمنية قليلة .

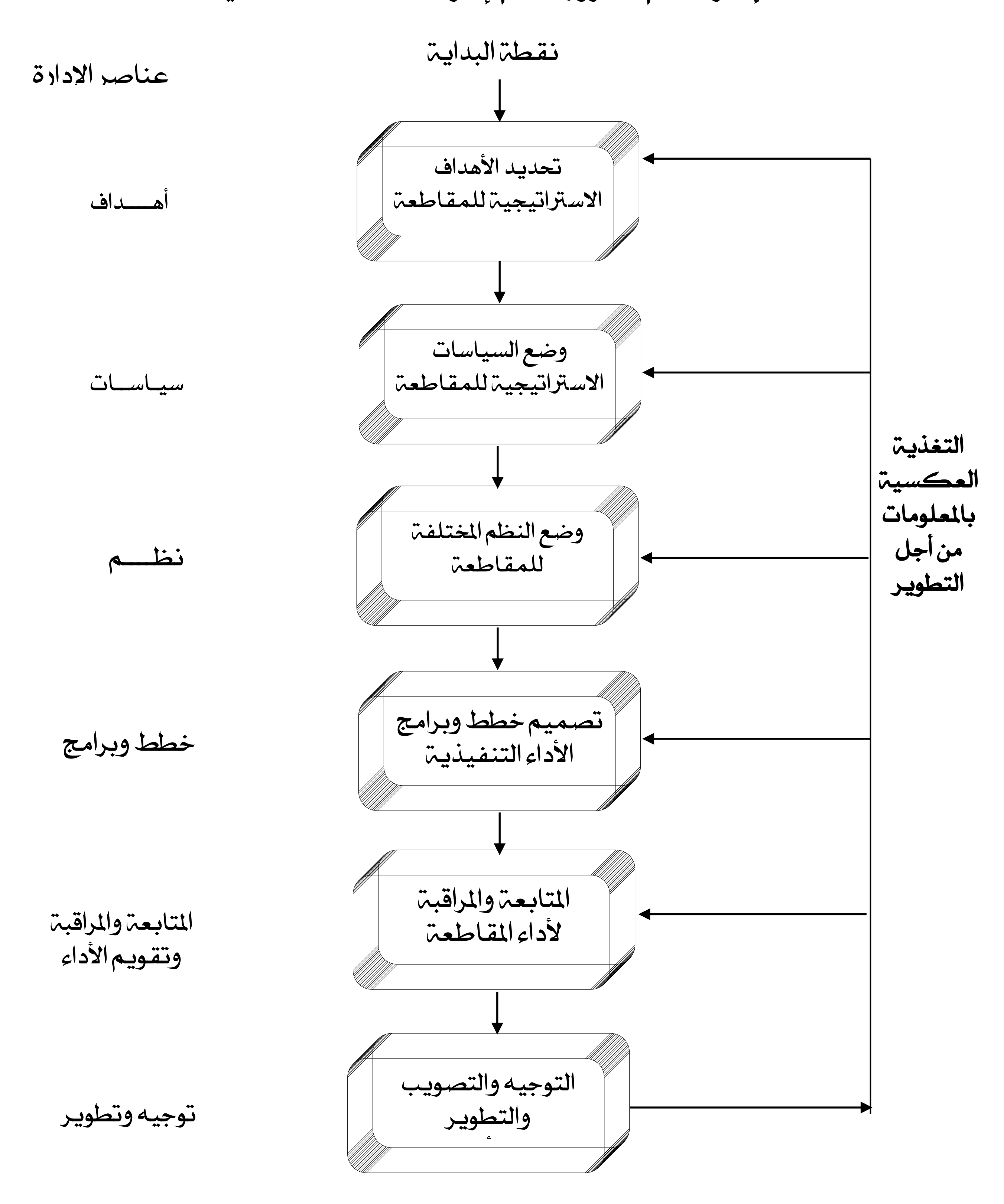
هذه الدعوى لها أساس من الصحة ، وإنها لفرصة سا نحة بأن نعيد النظر فى أعمالنا العشوائية لتصبح : هادفة ومخططة ومنظمة وموجهة واستراتيجية ومستمرة حتى تكون فعالة وتحقق مقاصدها المشروعة وذلك من خلال نظام إدارة فعال .

ويقترح فى هذا المقام وجود نظام متكامل لإدارة المقاطعة يقوم على الأسس الآتية :

- تحديد الأهداف الاستراتيجية للمقاطعة وأن تكون موضوعية قابلة للتطبيق . (الأهداف)
- وضع السياسات الاستراتيجية للمقاطعة فى ضوء الأهداف المنشودة . (السياسات)
- وضع مجموعة النظم الأساسية للمقاطعة . (النظم)
- وضع مجموعة من الخطط : القصيرة الأجل / المتوسطة الأجل / طويلة الأجل . (الخطط)
- تنفيذ الخطط فى صورة مجموعة من برامج الأداء المختلفة . (برامج الأداء)
- واختيار الأساليب المناسبة لتنفيذ تلك البرامج الموضوعة . (الأساليب)
- وجود نظم للمتابعة والتوجيه وتقويم الأداء بحيث يتم تطوير الأداء إلى الأفضل وتصويب الأخطاء وإعادة النظر فيما سبق تخطيطه ليتواءم مع المستجدات . (المتابعة والتوجيه وتقويم الأداء)
- التطوير والتحسين المستمر لنظام المقاطعة فى ضوء المستجدات والمتغيرات المستمرة . (التطوير المستمر)
- التغذية العكسية بالمعلومات لتحقيق التطوير المستمر . (التغذية العكسية بالمعلومات)

ويمكن وضع الأسس السابقة فى شكل بيانى على النحو الوارد فى الصفحة التالية .

الإطار العام لمشروع نظام إدارة المقاطعة الاقتصادية



ولتطبيق نظام إدارة المقاطعة الاقتصادية المقترح يتطلب الأمر ما يلى :

- إنشاء جهة مركزية على مستوى كل قطر عربى أو إسلامى يتولى مهام نظام إدارة المقاطعة الاقتصادية من حيث تحديد الأهداف ووضع السياسات والنظم والخطط والبرامج واختيار الأساليب المناسبة حسب الأحوال .

- إنشاء أجهزة تنفيذية شعبية تتولى تفعيل عملية المقاطعة فى ضوء الأهداف والسياسات والنظم والبرامج .

- وجود نظام تعاون وتكامل بين الأجهزة التى تتولى مهام المقاطعة تحت توجيه وإشراف الجهة المركزية للمقاطعة .

- وضع نظام معلومات متكامل للمقاطعة يمد كافة الجهات المعنية بالمقاطعة بالمعلومات والإيضاحات اللازمة .

- وضع نظام للمتابعة والتوجيه وتقويم الأداء على المستويات المختلفة المعنية بشئون المقاطعة

- وجود نوع من أنواع التنسيق والتعاون بين الأجهزة المعنية بالمقاطعة وبين أجهزة الدولة بما يحقق التفاعل وعدم التضاد .

وربما يظن البعض أن مقومات مشروع إدارة المقاطعة صعبة التحقيق بسبب أو لآخر ولكن علينا أن نبدأ ولو بخطوات حثيثة ولكن هادفة ومخططة ومنظمة ، وهذا المشروع يحتاج لوضعه إلى فريق من أصحاب الخبرة والاختصاص والمشورة والرأى ومن المخلصين لله عز وجل ، ونأمل أن يلقى الاهتمام من الجهات المعنية بالمقاطعة .

ويحقق نظام إدارة المقاطعة الاقتصادية المقترح المزايا الآتية :

- الانتقال من العشوائية إلى العمل المخطط والنظم والموجه لتحقيق مقاصد المقاطعة .
- تجنب التخبط فى التطبيق الناشىء من عدم وجود أهداف واضحة وسياسات سليمة ونظم دقيقة .
- التطوير والتحسين إلى الأفضل فى ضوء نتائج المتابعة والمراقبة وتقويم الأداء .
- اكتساب ثقة الناس بنظام المقاطعة حيث يتم تنفيذه فى إطار نظام متكامل يعمل وفق أسس وباستخدام أساليب .

- يساعد فى تحقيق التنسيق والتعاون على مستوى بلدان الأمة العربية والإسلامية وكذلك مع المنظمات العالمية المعنية بحقوق الإنسان .
- ضمان الاستمرارية لأنه أصبح عمل مؤسسى وليس فردى عشوائى .
- إمكانية استخدام أساليب التقنية الحديثة ومنها نظام الإنترنت .
- إمكانية نشر بيانات ومعلومات دقيقة عن نتائج المقاطعة وفى هذا تحفيزا للمسلمين على دعمها .

وندعو الله سبحانه وتعالى أن يلقى هذا الاقتراح اهتمام المسئولين عن تنفيذ المقاطعة على مستوى الأمة العربية والإسلامية .

◆ تفنيد زعم أن أصحاب الشركات الأمريكية فى البلاد العربية والإسلامية غير مسئولين عن السياسات الأمريكية والصهيونية

يرى بعض الناس أن الشركات الأمريكية الموجودة فى معظم الدول العربية والإسلامية يمتلكها عرب أو مسلمين بالمشاركة مع الجانب الأمريكى أو الصهيونى وأن هؤلاء الملاك غير مسئولين عن السياسات الأمريكية والصهيونية ، وأن المقاطعة سوف تسبب لهم إضرارا بغير ذنب اقترفوه ، ويضيف البعض بأن بعض هذه الشركات تدعم بعثات الحج والعمرة وتساعد الفقراء والمساكين ... ولقد نظمت بعضها حملات دعائيه فى وسائل الإعلام المختلفة عن ذلك .

وتفنيد هذا الزعم على النحو التالى :

- مما لا شك فيه أن جزءا كبيرا من أرباح وعوائد هذه الشركات يعود إلى الخزانة الأمريكية التى تدعم الكيان الصهيونى وتقف مساندة له فى كل اعتداءاته ويعنى هذا أن الشركات تدعم إسرائيل فى قتل الفلسطينين .
- تشترى معظم هذه الشركات معظم مستلزمات أنشطتها من أمريكا وهذا يسبب انتعاشا للاقتصاد الأمريكى الذى يدعم العدو الصهيونى .
- يمثل اللوبى اليهودى فى أمريكا قوة ضغط على السياسة الأمريكية لحماية مصلحته فى إسرائيل ، فلماذا لا يمثل أصحاب الشركات الأمريكية والشركات المتعددة الجنسيات فى البلاد العربية والإسلامية ضغوطا على الإدارة الأمريكية بأن تعيد النظر فى سياستها العدوانية ضد العرب والمسلمين .
- يضاف إلى ما سبق أن معظم الشركات الأمريكية والمتعددة الجنسيات تمول من خلال أموال العرب والمسلمين المودعة فى بنوك أمريكا وأوربا ، فإذا ما سحبت هذه الأموال ستكون مصالح هذه الشركات فى خطر وتقدر هذه الأموال ما بين ٨٠٠ـ١٢٠٠ مليار دولار .

وتأسيسا على التفنيد السابق نقول أن المقاطعة الاقتصادية سوف تضع ضغوطا على الإدارة الأمريكية من رجال الأعمال بأن تعيد النظر فى سياساتها الظالمة ضد العرب والمسلمين وهذا لن يتحقق إلا من خلال المقاطعة الاقتصادية .

♦ خاتمة الدراسة

فى ضوء ما أسفرت عنه هذه الدراسة من تشخيص وتحليل وتفنيد لآراء المتخاذلين والمثبطين لهم المخلصين الصادقين الذين يدعون إلى المقاطعة ويفعلونها ، أصبحنا أمام تساؤل هو : ما هو المطلوب من كل عربى ومسلم تجاه المثبطين وتجاه المناصرين لإخوانهم فى فلسطين ؟

تتمثل أهم الأعمال المطلوبة فى الآتى :

(١) ـ يجب العودة إلى الله سبحانه وتعالى والالتزام بتطبيق شريعته حتى نستحق النصر ، فهو القائل سبحانه وتعالى : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ** ﴾ ، **وقوله عز وجل** : ﴿ **وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾ .

(٢) ـ يجب الاهتمام بالجهاد الروحى ومن أسلحته الصلاة والصيام وطلب العون والإغاثة والمد من الله ... فالدعاء سلاح المؤمن وهذا ما فعله المجاهدون حول رسول الله ، كما ورد فى قوله عز وجل : ﴿ **إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ** ﴾ .

(٣) ـ يجب تربية وتدريب النفس البشرية على الخشونة والتضحية بكل عزيز والاستعداد للقتال وتمنى الشهادة فى سبيل الله بصدق ، وكذلك تربية النشء على ذلك حتى تظل روح الجهاد متوارثة بين الأجيال .

(٤) ـ يجب التضحية بالمال فى سبيل الله والذى جاء مقترناً بالجهاد بالنفس فى القرآن الكريم فى أكثر من آية مثل قوله تبارك وتعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ** (١٠) **تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ** (١١) ﴾ .

(٥) ـ يجب تفعيل المقاطعة الاقتصادية فى إضعاف اقتصاد العدو ومن يدعمه وتقوية اقتصاد الأمة العربية والإسلامية ، ومن أسلحته عدم التعامل مع أمريكا والصهيونية ، والإيمان بأن ذلك وقفه مع النفس ومع المجاهدين ومع الله عز وجل ، وصدق الله القائل : ﴿ **وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ إِن شَاءَ** ﴾ .

(٦) ـ يجب الاعتماد على الذات بقدر الاستطاعة ورفض المعونات المشبوهة ممن يدعمون العدو الصيهونى مثل أمريكا الطاغية المعتدية ، ولقد قيل : " من لا يملك قوته لا يملك قراره " ، كما قيل : " **تموت الحرة ولا تأكل بثديها** ".

(٧) ـ يجب تقوية روابط الأخوة والتعاون بين العرب والمسلمين بعضهم بعضاً ، ، ونبذ كل أنواع الخلاف والتشتت والاستجابة لنداء الله : ﴿ **وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ** ﴾ .

(٨) ـ يجب على حكام العرب والمسلمين توفير الحرية الصادقة لكل قوى الشعوب وتهيئة البيئة الصادقة للجهاد حتى ينالوا شرف النصر والشهادة ، كما يجب عليهم أن يطبقوا المقاطعة الاقتصادية على مستوى المؤسسات والدوائر الحكومية لتتفاعل مع المقاطعة الشعبية ويتحقق الخير للجميع .

(٩) ـ يجب على أصحاب المليارات المودعة فى بنوك أمريكا وأوربا والتى تستخدم بطريقة مباشرة وغير مباشرة فى دعم العدو الصيهونى فى سحب هذه الأموال وإيداعها فى البنوك العربية والإسلامية وهذا هو عين المقاطعة الاقتصادية الفعالة ، ومن لم يفعل ذاك يعتبر مظاهراً على المؤمنين .

(١٠) ـ يجب على العاملين فى الشركات الأمريكية والصهيونية المتعدد الجنسيات البحث عن أعمال فى الشركات الوطنية والعربية والإسلامية ، ويعتبر ذلك من نماذج الجهاد الاقتصادى ، تقدم مصلحة الأمة على مصلحة الفرد ، ومن لم يجد فعليه تجديد النية على ذلك ويستفيد بالرخصة الشرعية : " الضروريات تبيح المحظورات " .

(١١) ـ يجب على رجال الأعمال العرب والمسلمين تجديد الإنتاج وتحسينه ليرقى إلى مستوى الإنتاج المقاطع حتى نقدم البديل ، ونسد باب الذرائع أمام من يقولون أن المنتج الأجنبى أعلى جودة وأقل سعرا ، كما يجب عليهم تهيئة الظروف لاستيعاب العمالة المحولة إليهم من الشركات المقاطعة وهذا يدخل فى نطاق الجهاد الاقتصادى .

(١٢) ـ يجب على ربات البيوت مقاطعة السلوك الأمريكى والأوربى الصهيونى فى مجال الاستهلاك والالتزام بالسلوك الإسلامى الذى يقوم على القيم والأخلاق الفاضلة وتربية الأولاد على ذلك ، فهى راعية ومسئولية عن رعيتها وتتمثل القدوة الحسنة من أمهات المؤمنين والمجاهدات فى سبيل اللّه .

(١٣) ـ يجب على المعلم والأستاذ فى دور العلم أن يشرحوا للتلاميذ والطلاب طبيعة الحرب بين العرب والمسلمين والعدو الصهيونى وأنها حرب عقيدة ، ويبينوا لهم بأن المقاطعة جهادا فى سبيل اللّه لها أجر وأن عدم المقاطعة خيانة للّه ولرسوله وجريمة فى حق إخواننا فى فلسطين ويعتبر من كبائر الذنوب .

(١٤) ـ يجب على المعتدين والمثبطين أن يتوبوا إلى اللّه ويستغفرونه لأن ما يقومون به يعتبر من كبائر الذنوب ويكونوا مع الصادقين المجاهدين واللّه قادر على أن يبدل سيئاتهم حسنات .

فهرست المحتويات